

قانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٥

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٤/١٩٥٥

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٥/١٩٥٤ قسم ١٧ (وزارة الحرية) فرع ٨ (مصلحة المواني والمناظر)، اعتماد إضافي قدره ٤٩,٠٠٠ ج (تسعة وأربعون ألف جنيه) منه ٣٥,٠٠٠ ج في باب ١ (ماهيات وأجروصرتبات) و ٢٤,٠٠٠ ج في باب ٢ (تصرفات عامة) وذلك لتسوية التجاوزات في بعض بنود البابين المذكورين .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الاعتماد المدرج لشراء جوار وقاطرة إتقاذ بالباب الثالث من ميزانية الفرع نفسه .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والحرية، تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بديوان الرياسة في ٩ ذى القعدة سنة ١٣٧٤ (٢٩ يونيو سنة ١٩٥٥)

وزير الحرية رئيس مجلس الوزراء

عبد الحكيم حاصر، لواء (أ.ح) جمال عبدالناصر حسين، بكاشى (أ.ح)

وزير المالية والاقتصاد

عبد المنعم القيسونى

قانون رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٥٥

بالإذن للحكومة بأن تأخذ من الأموال الموجودة تحت يدها مبلغ

مليون جنيه للاشتراك في زيادة رأس مال شركة الحديد

والصلب المصرية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يؤذن للحكومة في أن تأخذ من الأموال الموجودة تحت يدها مبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ ج (مليون جنيه) للاشتراك في زيادة رأس مال شركة الحديد والصلب المصرية .

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد، تنفيذ هذا القانون ما

صدر بديوان الرياسة في ٩ ذى القعدة سنة ١٣٧٤ (٢٩ يونيو سنة ١٩٥٥)

وزير المالية والاقتصاد رئيس مجلس الوزراء

عبد المنعم القيسونى جمال عبدالناصر حسين، بكاشى (أ.ح)